﴿ شرح ایساغوجی للفاضل البوسنوی الموستاری ﴾

اشبو کتاب مستطاب بیك یوز اون تاریخلرنده ارتحال دار بقا ایدن علماء اعلام ومؤلفین ذوی الاحترامدن موستارلی مصطفی افندینك اثر کزینیدر. بویله بر اثر نافعك ایادیٔ استفاده یه وضع اولنماسی شو عصر معارف حصر حضرت خلافتپناهی ایله متناسب اوله میه جغندن طلبهٔ علوم افندیلره بر خدمت ناچیزانه اولمق اوزره طبع ونشرینه اجتسار قلندی .

مؤلف مومی الیهك بوندن بشقه مرآت اوزرینه حاشیهٔ مشهوره سی ، فناری حاشیه سی ، آداب مسعودی حاشیه سنه تعلیقاتی ومنطقدن قول جیدی طبع اولنمیان آثارندندر .

ناشری :
طلبهٔ علومدن یایچه لی
محمد توفیق

معارف نظارت جلیله سنك ۱۲ صفر سنه ۳۱۶ و ۲۰ حزیران سنه ۳۱٤ تاریخ و (۳۱۹) نومرولی رخصتنامه سیله طبع اولنمشدر

۱۳۱٦

شرح ايساغوجى
للبوسنوى الموستارى

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من فصل نوع الانسان ❊ بالمنطق عن جنس الحيوان ❊ ونصلى على عامة من لحقهم افضل النعم ❊ خصوصا من هو التالى بل هو المقدم ❊ محمد المبعوث الى كافة الانام ❊ وعلى آله واصحابه الذين هم مصادر الكلام (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغنى البارى ❊ مصطفى بن يوسف الموستارى ❊ هداه الله تعالى طريق قويم ❊ وجعل ضروب اعماله فى الميزان تستقيم ❊ ان العلوم مع تشعب فنونها وتكثر شجونها ارفع المطالب ❊ وانفع المآرب ❊ وعلم المنطق من بينها اظهرها تبيانا واحسنها شانا اذ هو معيار النظر والاعتبار ❊ وميزان التأمل والافتكار ❊ فكل نظر لا يوزن بهذا الميزان ❊ يبرز فى معرض البطلان ❊ وكل فكر لا يعير بهذا المعيار ❊ فهو لا يكون الا فاسد العيار ❊ ولقد صنف المهرة فيه تصانيف مرغوبة ❊ والف السحرة تأليفات مطبوعة ❊ ومن جملتها الرسالة التى يجب استحضارها ❊ لمن اراد الابتداء بالعلوم

واستحضالها ❁ نظمها الشيخ افضل المتأخرين اثير الملة والدين الابهرى
تغمده الله بغفرانه ❁ واسكنه وسط جنانه ❁ رسالة وضعها حذاق الزمان
على الاجداق ❁ ومدوا عن آخرهم نحوها الاعناق ❁ لم يكتحل عين
الزمان بثانيها فى وجازة الفاظها وكثرة معانيها وكنت لازمتها زمانا ❁
وذاكرتها مع الاخوان احيانا ❁ وكثيرا مايحالج قلبى ان اصرف
عنان الهمة نحو تحرير مابين مقاصدها ❁ واعلق عليها مايبرز دقايقها ❁
وانقد فيه نتايج الافكار ❁ واوضح مافيها من خزاين الاسرار ❁
فشرعت الى شرحها بحيث يكون مقبول الطباع ❁ ومستحسن النواظر
والاسماع ❁ فجاء بحمد الله سبحانه شرحا لامطولا فيمل املالا ❁
ولا مختصرا فيخل اخلالا ❁ ثم جعلته خدمة لسدة من له المكارم
والعلى بجاله ❁ وله المواهب والنوال بماله ❁ وله فضائل جمة قد حازها
بعلو همته وعز كماله ❁ وجد الزمان طراوة ونضارة بصحيح فكرته
وصدق مقاله ❁ وهو الوزير المفخم والدستور المكرم معتمد اعيان
الملة الاسلامية ❁ واسوة اركان الدولة العثمانية ❁ الحاوى للفضيلتين
العلمية والعملية ❁ الجامع للرياستين الدينية والدنيوية ❁ وكفى برهان
حسن خصاله ❁ فى الاوج بدر كامل بكماله ❁ فى كل علم عالم متبحر
فى كل فن عالم بخياله ❁ سحبان حقا فى فصاحة لفظه ❁ حسان فى مدح النبى
وآله ❁ ذو النفس الطاهرة القدسية ❁ والكمالات الباهرة الانسية ❁
ولى الايادى والنعم ❁ ومربى اهل الفضل والحكم ❁ شعر «لايدرك
الواصف المطرى فضائله * وان يك سابقا فى كل ماوصفا» اعنى به
اعزه الله الذى يعز من يشا ❁ المدعو بحضرة عبد الرحمن پاشا ❁

لازال لحوزة الاسلام ركنا ركينا ❁ ولبيضة الدين حصنا حصينا ❁ اللهم اجعل جناب جلاله معادن اليمن والكرامة ❁ ومواطن الامن والسلامة ❁ واحفظ ثمرة روضته عن جميع الآفات ❁ بحرمة مفخر الموجودات وسيد الكائنات ❁ وذلك منى شكر لعتيد نعمه ❁ واستجلاب لمزيد كرمه ❁ فان النعت اليه من لطفه وارتضاه ❁ ففيه غاية ما اتوقعه ونهاية ما اتمناه ❁ والله الميسر للآمال ❁ وعليه التوكل فى جميع الاعمال ❁ (بسم الله الرحمن الرحيم نحمد الله) فى تعقيب التسمية بالتحميد ❁ اقتداء باسلوب الكتاب المجيد ❁ وعمل بما شاع ❁ بل وقع عليه الاجماع ❁ ❁ وفى ترجيح الجملة الفعلية المضارعية على الجملة الاسمية ايماء الى الدوام التجددى يعنى ان نعم الله تع تتجدد كل لحظة ولمحة ففيه تنبيه على انها متكثرة وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها فينبغى ان يؤتى بعبارة بحيث يتجدد الحمد كل لحظة ولمحة حسب تجدد النعمة وفى ايثار الصيغة المتكلم مع الغير تلويح الى ان حمد الله تع ليس مما يقوم به احد دون احد وان من شئ الا يسبح بحمده (على توفيقه) على هذه تعليلية على ماصرحوا فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهديكم والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير فى حقه (ونسأله هداية طريقه) الهداية الدلالة على مايوصل الى المطلوب والطريق السبيل يذكر ويؤنث (ونصلى على نبيه) اختار الفعلية ههنا ايضا لتكون الصلوة على وفق الحمد والصلوة لغة الدعاء وابقى عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تع على عباده فقيل هى بمعنى الرحمة يراد بها الانعام وقيل هى

ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلى عليهم يدعوا ذاته لايصال الخير اليهم لايقال الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لايقتضى ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبى عليه السلام صل على ابى اوفى ۞ فان قلت ان النبى عليه السلام مغفور ومعصوم فما الفائدة فى الصلوة عليه قلت فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلى كما يدل عليه قوله عليه السلام من صلى على مرة صلى الله عليه عشر مرات والثانية راجعة الى النبى عليه السلام فان الدرجات غير متناهية فيزيد درجته عليه السلام بالصلوة (محمد وعترته اما بعد فهذه) العبارات المخصوصة الدالة عل المعانى الدقيقة التى وفقنى الله تعالى بتأليفها (رسالة فى) علم (المنطق) سمى به لان النطق يطلق على ادراك المعقولات والتكلم وهذا الفن يعطى اصابة فى الاول واقتدارا على الثانى فكانه محلهما (اوردنا فيها مايجب استحضارها) والمراد من الوجوب ههنا الوجوب العادى لا الوجوب الشرعى الذى يكون تاركه آثما كالصلوة والصوم والزكاة ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما لان كثيرا من المحصلين يحصل كثيرا من المعلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات والمراد من العلوم فى قوله (لمن يبتدئ فى شئ من العلوم) ماسوى المنطق فلا يرد ماقيل ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه (مستعينا) حال من الضمير فى اوردنا (بالله) تع (انه مفيض الخير والجود) اعلم

انه يجب تقديم اشياء فى كل علم على الشروع فى مسائله منها تعريفه ليكون طالبه على بصيرة فى طلبه فانه اذا تصوره بتعريفه سواء كان حدا لمفهوم اسمه او رسماله فقد احاط لجميعه احاطة اجالية باعتبار امر شامل له يضبطه ويميزه عما عداه ومنها موضوعه ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب مزيد امتياز اذ به يتمايز العلوم فى انفسها ومنها فائدته ليخرج عن العبث وليزداد جد طالبه فيه اذا كانت مهمة ولئلا يصرف فيه دقته اذا لم يوافق غرضه واذا تمهد هذا فنقول المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها فى الايصال الى المجهولات اوعن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية من حيث تنطبق على المعقولات الاولى وهذا حده وامارسمه فهو قانون يعرف منه صحيح الفكر وفاسده وموضوعه التصورات والتصديقات من حيث نفعها فى الايصال الى المجهولات او المعقولات الثانية من حيث تنطبق على المعقولات الاولى وغايته معرفة صحة الفكر وفساده ثم اعلم ان ابواب المنطق تسعة الاول الكليات الخمس والثانى القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن الشعر والتاسع المغالطة

الباب الاول

(ايساغوجى) وهو لفظ يونانى يراد به الكليات الخمس وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه هى المقصودة بالنظر

عنهما وذلك لان هذه لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة من مباحثها لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام اللفظ قدم البحث والاستفادة لا تحصل الا بالالفاظ الدالة على المعانى لان الكليات عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعانى على ماصرح به المصنف رحمه الله حيث قسم اللفظ المفرد الى الكليات فتوقف معرفتها على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثم معرفة اقسام اللفظ موقوفة على معرفة الدلالة فلذلك قدم بحث الدلالة وهى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالشئ الاول هو الدال والشئ الثانى هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقفت على الوضع فوضعية والافان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعية كدلالة اخ على وجع الصدر والا فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وغير اللفظية ان كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخطوط والعقود والارشارات والنصب على ماوضعت هى له والا فعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وقد يقال غير اللفظية ان كانت بحسب الوضع فوضعية والافان كانت بحسب العقل فعقلية وان كانت بحسب الطبع فطبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق وفيه ان المحقق الشريف صرح فى حاشية شرح المطالع ان الدلالة الطبيعية لا تكون الالفظية والمقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهى كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه وهى المنقسمة الى المطابقة والتضمن

والالتزام كماقال المصنف رحمه الله (اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ماوضع له) من حيث انه تمام ماوضع له (بالمطـابقة) لتوافق اللفظ والمعنى لكونه موضوعا بازائه (و) يدل (على جزئه) اى جزء ماوضـع له من حيث انه جزؤه (بالتضمن) لدلالتـه على مايتضمنه المعنى الموضوع له وانما قال (ان كان له جزء) اشارة الى ان المطابقة لاتسـتلزم التضمن لجواز ان لا يكون له جزء فتوجد المطابقة بدون التضمن بخلاف العكس لان التضمن يستلزم الوضع وهو يستلزم المطابقة فيستلزمها لالانه تابع والتابع من حيث هو تابع لايوجـد بدون المتبوع اذ الامر فى التبع بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل وكذا لاتستلزم المطابقة الالتزام لجواز ان لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه فهمه فيـدل اللفظ عليه مطابقة ولاالتزام و ذكر الامام فى الملخص انها تسـتلزمه لان لكل ماهية لازما بيـنا واقله انها ليست غيرهـا والدال على الملزوم دال على لازمه البين بالالتزام واعترض عليه صـاحب المطـالع انه ان اراد بقـوله واقله انها ليست غيرهـا انه لازم بين بالمعنى الاخص فممنوع اذ كثيرا ما نتصور شـيئا ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه لازم بين بالمعنى الاعم فسلم لكنه لايجديه نفعا اذ المعتبر فى الالتزام اللازم البين بالمعنى الاخص هذا واما الالتزام فيستلزم المطـابقة لانه يسـتلزم الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمها لان ملزوم الملزوم ملزوم وقيل لانه تابع والتابع من حيث هو تابع لايوجد بدون المتبوع وفيه انه ان اراد

بكونه تابعا تأخره فى الوجود فالامر بالعكس فى بعض اللوازم فان فهم الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فيكون المطابقة فى هذه الصورة تابعة للالتزام وان ارادانه مقصود تبعا ضرورة ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالته عليه واما دلالته على لازمه فمقصودة بالتبع ففيه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما فى قطع المسافة للحج واما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما بل قد يوجد كل منهما بدون الآخر وماقيل ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزما فيتحقق الالتزام بالضرورة فممنوع بل تصور الماهية لايستلزم تصور انها ماهية فضلا عن البساطة والتركب والالكانت المطابقة ايضا مستلزمة للالتزام وقد عرفت انها غير مستلزمة اياه (و) يدل (على مايلازمه) اى الموضوع له من حيث انه يلازمه (فى الذهن بالالتزام) لانه لايدل على كل امر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قال فى الذهن اشارة الى ان اللزوم الذهنى شرط فى الالتزام وانما اشترط لان اللزوم الخارجى لوجعل شرطا فيه لم يتحقق الالتزام بدونه واللازم باطل فكذا الملزوم وبما حققنا حدود الدلالات الثلث لاينتقض حدود بعضها ببعض كماقيل يجوز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهوميه العام والخاص وان يكون مشتركا بين اللازم والملزوم كاشتراك الشمس بين الجرم والضوء (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة

الكتابة بالالتزام) فان قيل لايصح التمثيل بقابل العلم وصنعة الكتابة لان المعتبر فى الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما عرفت اجيب بان المقصود مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة اولا على ان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين وقد يجاب بان المصنف بنى الكلام على ان المعتبر فى الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم على ماذهب اليه الامام وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه حيوان ناطق وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة جزم باللزوم بينهما اقول المعتبر فى الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص عند الامام على مانقل محقق الشريف فى حاشية شرح المطالع (ثم اللفظ) الدال على المعنى الموضوع له بالمطابقة (اما مفرد وهو الذى لايراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) وهذا يصدق على ستة اقسام الاول مالايكون له جزء ولا لمعناه نحو ق علما للنقطة والثانى مايكون له جزء ولا لمعناه نحو زيد علما للنقطة والثالث مالايكون له جزء ويكون لمعناه نحو ق علما للشخص الانسانى والرابع مايكون له جزء ولمعناه ايضا ولايدل على جزء المعنى (كالانسان) والخامس ان يكون له جزء ولمعناه ايضا ويدل على جزء المعنى لكن لايدل على جزء المعنى المقصود نحو عبدالله علما فان له جزءً كعبد دالا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود اى الذات المشخصة والسادس مايكون له جزء ولمعناه ايضا ويدل جزء المعنى المقصود لكن لاتكون دلالته مرادة نحو الحيوان الناطق علما فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية

مجموع مفهومى الحيوان والناطق فان الحيوان مثلا الذى هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذى هو التشخص الانسانى لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية وهو جزء اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصودة فى حال العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة (واما مؤلف) و مركب (وهو الذى لايكون كذلك) اى يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر منه الرمى وبالحجارة على الاجسام المعينة والمراد بالارادة هو الارادة الجارية على قانون اللغة والا لو اراد واحد بزاء زيد معنى يلزم ان يكون مركبا وبجزء اللفظ مايترتب فى المسموع ليخرج الفعل الدال بمادته على الحدث وبصيغته على الزمان عن تعريف المركب والجزء اعم من التحقيقى والتقديرى حتى يدخل فيه مثل اضرب واعلم ان الكلية والجزئية اقسام للمعانى اولا وبالذات وللالفاظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب اقسام للالفاظ اولا وبالذات وللمعانى ثانيا وبالعرض تسمية للمدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صح جعل اللفظ مقسما للكلى والجزئى كما قال (و) اللفظ (المفرد اما كلى وهو الذى لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة)اى لايمنع من حيث هو متصور عن اشتراكه بين كثيرين (كالانسان) فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن اشتراكه بين كثيرين واعلم ان الكلى يطلق بالاشتراك على معنيين الاول المشهور مالا يمنع

نفس تصوره عن وقوع الشركة والثانى ماهو مشترك بين كثيرين فعلى الاول يكون الواجب تعالى ومثل اللاشئ كليا والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه وحمله على كثيرين لااشتراكه فى الواقع ولافرضه بالفعل لايقال ان كان مجرد الفرض كافيا فليفرض الجزئى ايضا مشتركاً بين كثيرين كما يفرض اللاشئ لانا نقول فرض الجزئى فرض ممتنع بالتوصيف وفرض اللاشئ فرض ممتنع بالاضافة والفرق بين والمراد بالكثيرين جزئيات الكلى وبحمله على جزئياته حمل المواطأة وهو ان يكون الشئ محمولا عليه بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان لاحمل الاشتقاق وهوان لايكون محمولا عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلايقال الانسان بياض بل بواسطة ذوا والاشتقاق فيقال الانسان ذوبياض اوابيض فحينئذ يكون محمولا بالمواطأة (واما جزئى وهومايمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اى يمنع من حيث هومتصور عن وقوع الشركة فيه (كزيد) فان مفهومه الذات مع التشخص والمجموع من حيث انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين وانما قيد المنع بنفس التصور ليخرج بعض اقسام الكلى وهو الذى يمنع فيه الشركة لالنفس مفهومه بل لامر خارج كالواجب تعالى وتقدس واعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما مايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة والثانى ماياندرج تحت كلى ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته ووجه التسمية ان المسمى

بالكلى جزء للمسمى بالجزئى فان الجنس والفصل جزأن للنوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص والخاصة والعرض العام جزأن للحصص والحصة الطبيعية من حيث انها مقيدة بقيد خارج عنها ولاشك ان الجزء والكل متناسبان فالاول منسوب الى الكل والثانى الى الجزء ويمكن ان يقال انما سمى كليا لصحة دخول الكل عليه بخلاف الجزئى فلما سمى كليا سمى مايقابله بما يقابل بل لفظ الكلى فى الجملة وهو الجزئى (و) اللفظ المفرد (الكلى) لا الجزئى اذ ليس فى هذه الرسالة ولا فى كتاب من كتب هذا الفن للجزئى مباحث مقصودة بالذات لانه لا نفع له فى الايصال لا فى التصورات ولا فى التصديقات فلذلك كان لصاحبها عن مباحث الجزئى غنا الا انه تعرض لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم يتوقف تصوره على تصورها (اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان داخل فى حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذلك داخل فى حقيقة الفرس لكونه مركبا من الحيوان والصاهل قيل الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين مايكون داخلا ومالا يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثانى ذاتى وظاهر تعريف المصنف يشعر بالاول ويمكن حمله على الثانى بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج تسمية للشئ باسم ملزومه اذ عدم الخروج من لازم الدخول ويمكن ان يقال بان المراد من الحقيقة الماهية المشخصة لكل واحد من الافراد والماهية النوعية داخلة فيها قيل

الذاتى هوالمنسوب الى الذات فلايصح انيكون حقيقة النوع ذاتية والايلزم انتساب الشئ الى نفسه اجيب بان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية فلايرد ذلك اذلامشاحة فى الاصطلاح (واما عرضى وهو الذى يخالفه) اى لايدخل فى حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه خارج عن حقيقة جزئيات الانسان (والذاتى امامقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة) اى لايكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه اذاسئل عنهما بماهما يقع الحيوان فى الجواب واما اذاسئل عن الانسان فقط اوعن الفرس فقط فلايقع الحيوان فى الجواب بل الواقع فى الجواب ح اما الحيوان الناطق اوالحيوان الصاهل وذلك لانه اذاسئل عن الشئ الواحد بماهو يكون لطلب تمام الماهية المختصة واذاسئل عن الشيئين اواكثر يكون لطلب تمام الماهية المشتركة والحيوان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس فيقع فى جواب السؤال عنهما بماهما وليس تمام الماهية المختصة باحدهما فلايقع فى جواب السؤال عن احدهما (وهوالجنس) قال شارح المطالع لفظة الجنس كانت فيمابين اليونانيين موضوعة لمعنى نسبى يشترك فيه الاشخاص كالعلوية للعلويين والمصرية للمصريين وللواحد الذى نسب اليه الاشخاص كعلى ومصر وكان هذا عندهم اولى بالجنسية وللحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمشابهته تلك الامور من حيث انه مقول واحد له نسبة الى كثرة يشترك فيه (ويرسم) الجنس (بانه كلى

مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو) الكثرة اتعدد وهو معنى الكثرة المقابلة للوحدة ومايقابل القلة وقدجرت العادة بجمع الكثير فى تعريفات هذا الباب بالواو والنون مع ان المرادبه لايخص العقلاء وان صح فى كل كلى للتنبيه على ان كل ماجاز صدقه على الكثير جاز صدقه على كثيرين كذلك ولا يقتصر صدق كلى على مرتبته من الكثرة وعلى ان صدق الكليات بحسب فرض العقل امر لايتفاوت حتى جاز صدق الجميع على العقلاء والمراد بجواز صدقه على كل منها بان يكون كل واحد من الكثيرين متصفابه فلاينقض التعريف بهذا العسكر وامثاله من الجزئيات الصادقة على كثيرين مجتمعين من حيث الاجتماع قيل قوله كلى مستدرك يغنى عنه قوله مقول على كثيرين واجيب بان ذكر المقول ليتعلق به على والكلى جنس للجنس شامل لسائر الكليات فليس شئ منها مستدركا وقيل ذكر الكلى لبيان الجنس والتقييد بالمقول على كثيرين لاخراج الكليات الفرضية اذالمقسم للكليات الخمس الكلى الصادق والفرضيات خارجة عن درجة الاعتبار هذاقيل قوله مقول جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لان الجزئى مقول على واحد فيقال هذا زيد ورد بانه لايكون مقولا ومحمولا على شئ اصلابل يقال ويحمل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لامقول وكيف لاوحمله على نفسه لايتصور قطعا اذلابد فى الحمل الذى هوالنسبة ان يكون بين امرين متغايرين وحمله على غيره ايجابا ممتنع واما قولك هذا زيد فلابد

فيه من التأويل لان هذا اشارة الى شخص معين فلا يراد بزيد ذلك الشخص والافلاحمل من حيث المعنى بل يراد به مفهوم مسمى بزيد اوصاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلى وان فرض انحصاره فى شخص واحد فالمحمول اعنى المقول على غيره لايكون الا كليا وفيه بحث لان معنى الحمل ان المتغايرين مفهوما متحدان ذاتا فكما صح حمل الكلى على الجزئى نحوزيد انسان صح عكسه ايضانحو بعض الانسان زيد وايضا صرح الشيخ بحمل الجزئى فى مواضع من الشفاء على مانقل فى بعض الحواشى لايقال ان الجزئى مقول على الكثيرين سلبا لانا نقول لاحمل فى السالبة وتسميتها حملية بحسب الاصطلاح وماقيل ان المقول مقيد اى مقول ايجابا فمالاحاجة اليه وقوله مختلفين بالحقائق احتراز عن النوع وفصله وخاصته وقوله فى جواب ماهو احتراز عن فصل الجنس وخاصته والعرض العام قيل انما كان هذا وامثاله رسما لجواز ان يكون للكليات ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات متساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم وهو بمعزل عن التحقيق لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولا ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا على ان عدم العلم بانها حدود لايوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذى هواعم ورد بان كون هذا وامثاله رسما لان المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس فى نفسه هو الكلى الذاتى المختلفات الحقيقة سواء قيل عليها اولم يقل ويؤيده ماذكره المحقق الطوسى

فى شرح الاشارات من ان الجنس ليس فى نفسه الاالكلى الذاتى المختلفات الحقيقة اما المقولية اوصلاحيتها فمما يعرضه بعد تقومه هذا ثم الجنس قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل مايشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض مايشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان وثلثة اجوبه ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا ثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس (واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا) اى جميعا (كالانسان بالنسبة الى زيدو عمرو) فانه مقول فى جواب مازيد وفى جواب مازيدو عمرووذلك لان افراده لاتشتمل الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة فى ماهية تلك الافراد بل فى كونها اشخاصا متعينة ممتازا بعضها عن بعض فتكون الانسانية تمام ماهية كل واحد من تلك الافراد (وهو) اى ذلك المقول (النوع) قال شارح المطالع لفظ النوع كان فى لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشئ وحقيقته ثم نقل الى المعنى المصطلح (ويرسم) النوع (بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدددون الحقيقة فى جواب ماهو) والمراد بالمقول على كثيرين فى الخارج

او فى الذهن والا انتقض بنوع منحصر فى شخص فلا حاجة الى زيادة قيد واحد لا دراجه فى التعريف كما فعل بعض المصنفين ومنه يعلم ان النوع على قسمين متعدد الاشخاص فى الخارج كالانسان وغير متعدد الاشخاص كالشمس ثم ان النوع المتعدد الاشخاص كالانسان لما كان تمام ماهية كل واحد من افراده فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول فى الجواب الانسان لانه تمام ماهيته المختصة به واذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما فلا جرم يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة معا والنوع الغير المتعدد الاشخاص كالشمس لما انحصر فى شخص واحد كان مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الا تمام ماهيته المختصة به ولا فرد آخر له فى الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص فى السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية المشتركة قيل قوله كلى مستدرك كما مر واجيب بما ذكر فيما مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس والعرض العام والفصل البعيد وخاصة الجنس وقوله فى جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان فى جواب اى شئ هو فى ذاته او فى عرضه قيل كل قيد انما يخرج ماينافيه لا ما يغايره ولا نسلم المنافاة بين المقولية على الكثرة

المختلفة الحقيقة والمقولية على الكثرة المتفقة الحقيقة فان الجنس كما
يقال على الاولى يقال على الثانيـة لكن اذا كان معها شئ آخر
يخالفها فى الحقيقة كقولنا ما زيد وعمرو وهذا الفرس وربما يجاب
بان معنى قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع
يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة منفى بقوله دون الحقيقة
فيخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة كما عرفت واعلم
ان النوع كما يقال على ما ذكره المصنف و يقال له النوع الحقيقى فكذلك
يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو قولا
ذاتيا ويسمى النوع الاضـافى ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم
الانواع وهو النوع العالى كالجسم واخصها وهو النوع السـافل
كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض وهو النوع المتوسط
كالجسم النامى والحيوان او مباينا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا
ان الجوهر جنس له ومراتب الجنس ايضا اربع لانه اما ان يكون
فوقه او تحته او لا يكون فوقه ولا تحته جنس او يكون تحته جنس
ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس المتوسـط كالجسم
والجسم النامى والثانى الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للمقول
العشرة والجوهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العـالى وجنس
الاجناس كالمقولات العشرة والرابع الجنس السـافل كالحيـوان
والاجناس تترتب متصاعدة والانواع متنازلة ولذا يسمى الجنس العالى

جنس الاجناس والنوع السافل نوع الانواع (واما غير مقول فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو) اى المقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته (الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشاركه فى الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها فانه اذا سئل عن الانسان باى شئ هو فى ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باى شئ هو انما يطلب ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ عن غيره يصلح للجواب قيل ولو قال او فى الوجود لكان اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية واجيب بان تركيب الماهية من امرين متساويين مما لم يجوزه المتقدمون وكأن المصنف اختار ذلك لا يقال فعلى هذا ينبغى ان لا يذكر الجنس ايضا لانا نقول لو لم يذكره لتوهم ان الفصل ما يميز الشئ فى الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين وانما لم يذكره فى تعريفه اكتفاء بما سبق او اشارة الى ما جوزه المتأخرون من تركب الماهية من امرين متساويين (وهو) اى ذلك المقول (الفصل) وهو ان كان مميزا عما كان يشاركه فى الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميزه عما يشاركه فى الحيوان وان كان مميزاً عما يشاركه فى الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عما يشاركه فى الجسم النامى (ويرسم)

الفصل (بانه كلى مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته) قوله كلى جنس للفصل شامل لسائر الكليات وقوله مقول فى جواب اى شئ يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الاولين غير مقولين فى هذا الجواب والثالث غير مقول فى الجواب اصلا وقوله فى ذاته يخرج الخاصة لانها وان كانت مقولة فى جواب ماهو لكن لا فى ذاته بل فى عرضه قال شارح المطالع الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع و نسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبة النوع فبانه مقوم له كتقويم الناطق للانسان واما نسبة الجنس فبانه مقسم له كتقسيم الناطق للحيوان الى الانسان واما نسبته الى الحصة فبانه علة فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان والانسان حصة وكذا فى الفرس وغيره والموجد للحيوانية التى فى الانسان هو الناطقية والحيوانية التى فى الفرس هو الصاهلية (واما العرضى) فله تقسيمان احدهما ما ذكره من قوله (فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم) كالفردية للثلثة واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحبشى فانه لازم لوجوده وتشخصه لا لماهيته لان ماهيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجية للاربعة فانه متى تحقق ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها واورد بان هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما ذكر

مايمتنع انفكاكه عن الماهيـة وقد قسم الى مايمتنع انفكاكه وهو لازم الماهيـة واجيب بانا لانسلم ان لازم الوجود لايمتنع انفكاكه عن الماهية غاية مافى الباب انه لايمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى لكن لايلزم منه انه لايمتنع انفكاكه عن الماهية فى الجملة فانه ممتنع الانفكاك عن الماهيـة الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهيـة الموجودة فهو ممتنع الانفكاك عن الماهية فى الجملة فان مايمتنع انفكاكه عن الماهية فى الجملة فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى والثانى لازم الماهية والاول لازم الوجود فورد القسمة لازم لقسميه (اولا يمتنع) انفكاكه عن الماهية (وهو العرض المفارق) كالكتابة بالفعل للانسان وهو اما سريع الزوال كحمرة الخجل او بطئ الزوال كالشباب وقد يقال بان العرض المفـارق مالا يمتنع انفكاكه عن الشئ وهو لايلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر فى سريع الزوال وبطيئه لجواز ان لا يمتنع انفكاكه ويدوم له كالفقر الدائم وفيـه ان المراد بالعرض المفـارق المفارق بالفعل وهو منحصر فيهما التقسيم الثـانى ما ذكره بقوله (وكل واحد منهما) اى من اللازم والمفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة) اى بافراد حقيقة واحدة (وهو الخاصة) فاللازم الخاصة (كالضـاحك بالقوة) للانسان (و) المفارق الخـاصة كالضاحك (بالفعل للانسان وترسم) الخاصة (بانها كلية تقـال على ماتحت

حقيقة واحدة فقط قولاعرضيا) قوله فقط يخرج الجنس والعرض العام وقوله قولاعرضيا يخرج النوع والفصل واعلم ان الخاصة مقول بالاشتراك على معنيين احدهما مايختص الشئ بالقياس الى كل مايغايره ويسمى خاصة مطلقة وهى التى عدت من الكليات الخمس وثانيهما مايختص الشئ بالقياس الى بعض مايغايره ويسمى خاصة اضافيـة (واماان يعم) كل واحد منهما اى من اللازم والمفارق (حقايق فوق واحدة وهو العرض العام) العرض ههنا بمعنى العرضى فاللازم العرض العـام (كالمتنفس بالقوة) للانسـان وغيره من الحيوانات والمفارق العرض العام (كالمتنفس بالفعل) للانسان وغيره من الحيوانات (ويرسم) العرض العام (بانه كلى يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولا عرضيا) والمراد بالمقولية ههنا المحمولية على الافراد لا المقولية فى الجواب فاندفع ماقيل ان ماتقرر ان العرض العام لايقال فى الجواب اصلا وقد حكم ههنا بانه مقول وهل هذا الا تناقض صريح قوله يقال على ماتحت حقايق مختلفة يخرج به النوع وفصله وخاصته وقوله قولا عرضيا يخرج به الجنس وفصله واما خاصته فغير خارجة عن تعريف العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة الى النوع ولا تدخل فى تعريف الخاصة لكونها غير مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فقط فتأمل بقى ههنا بحث لان المصنف قسم العرضى اولا الى العرض اللازم والمفارق ثم قسم كل واحد منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون اللازم والمفارق قسمين اولين

بالذات للكلى وجعل الخاصة والعرض العام قسمين برأسه فيكون اقسام الكلى سبعة على مقتضى تقسيمه لاخمسة وكان المناسب ان يقسمه اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق قسمين لها حتى ينحصر الاقسام الاول للكليات فى الخمس هذا تمام الكلام وتبين المرام فى باب الكليات ويتلوه باب الشارح الذى هو المقصد الاقصى من قسم التصورات

الباب الثانى

فى مقاصد التصورات وهو (القول الشارح) ويرادفه المعرف وتسميته قولا لان القول هو المركب والمعرف مركباً كليا عند قوم وغالبا عند آخرين قيل الصحيح هو الاول وشارحا لشرحه وايضاحه الماهية اما بكنهها وهو الحد او بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم فالمعرف ما يكون تصوره سببا لتصور الشئ والمراد بتصور الشئ التصور بوجه ما اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او امر صادق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم لا يقال هذا التعريف غير مانع لدخول الملزومات البينة اللوازم فيه لان تصوراتها اسباب لتصورات لوازمها كالدخان للنار مع انها غير معرفة لانا نقول لاخفاء فى ان المراد بتصور الشئ فى التعريف التصور الكسبى ضرورة ان التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشئ انما تكون سببا لتصور الكسبى بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا

وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك فلا دخول لها فى التعريف ولاحاجة الى زيادة قيد الاكتساب فيه لاخراجها ثم المعرف لايخلو من ان يكون نفس المعرف اواعم منه اواخص منه اومبايناله اومساوياله لاسبيل الى الاول لان المعرف يجب ان يكون معلوما قبل المعرف و الشئ لايعلم قبل نفسه ولاالى الثانى لان الاعم قاصر عن افادة التعريف لان تصوره غير مستلزم لتصور الاخص ولاالى الثالث لان الاخص اخفى من الاعم فان الاعم اكثر وجودا وماهوا كثر وجودا اعرف عند العقل والاخفى لايصلح للتعريف ولا الى الرابع لان الاعم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما من الشئ فالمباين بطريق الاولى لانه فى غاية البعد عنه فتعين الخامس وهو ان يكون المعرف مساويا للمعرف فى العموم والخصوص فكل ماصدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس وهذا معنى ماقيل انه لابد ان يكون جامعا ومانعا والمعرف اماحد اورسم وكل واحد منهما اماتام اوناقص فهذه اربعة اقسام (والحد) لغة المنع واصطلاحا (قول دال على ماهية الشئ) قوله قول دال شامل لانواع التعريف وقوله على ماهية الشئ يخرج الرسم لانه لايدل على ماهيته قيل لم يجز تعريف الحد والايلزم التسلسل اجيب بان لزوم التسلسل ممنوع كيف وحد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود ورد بان كون

الحد نفسه ممنوع اقول هذا غير موجه لانه منع للسند ومنع السند غير مفيد سواء كان مساويا للمنع اولا كما تقرر فى موضعه وقد يجاب ايضا بان هذا التسلسل غير محال لانه فى الامور الاعتبارية (وهو الذى يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام) اما كونه حدا فلانه مانع عن دخول الاغيار فيه واما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه (والحد الناقص وهو الذى يتركب عن جنس بعيد) للشئ (وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلحذف بعض الذاتيات عنه وهو الجنس القريب والرسم لغة الاثر واصطلاحا قول دال على اللازم المساوى للشئ (والرسم التام وهو الذى يتركب عن الجنس القريب للشئ وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) اما كونه رسما فلكونه اثرا من آثار الشئ واما كونه تاما فلكونه مشابها للحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب (والرسم الناقص هو الذى يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع) فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها فى غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم

التام قيل الرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالضاحك وماذكره المصنف ليس شاملا له ويمكن ان يقال انماذكره ليس تعريفا لمطلق الرسم الناقص بل هو تعريف لماهوغالب الوقوع من الرسم الناقص فى اكتساب التصورات النظرية وقيل التعريف بالعرض العام مع الفصل ومع الخاصة و بالفصل مع الخاصة رسم ناقص ورد بان الغرض من التعريف اما التميز اوالاطلاع على الذاتيات والعرض العام لايفيد شيئا منهما فلافائدة فى ضمه مع الفصل والخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التميز والاطلاع على الذاتى فلاحاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتميز لان الفصل افاده مع شئ آخر واعلم انه يجب الاحتراز عن تعريف الشئ بمايساويه فى المعرفة والجهالة وعن تعريف الشئ بمالايعرف الابه ويجب الاحتراز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض هذا آخر الكلام فى التصورات والحمد لمفيض الكمالات والخيرات

الباب الثالث

فى مبادى التصديقات وهى (القضايا) واحكامها (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه) فالقول هو اللفظ المركب

فى القضـية الملفوظة اوالمفهوم العقلى المركب فى القضية المعقولة جنس يشمل الاقوال التامة والناقصـة وقوله يصح ان يقـال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائية مطلقـا (وهى) اى القضية (اماحملية) ان كان طرفاها مفردين بالفعل اوبالقوة (كقولنا زيد كاتب) وزيد ليس بكاتب (واماشرطية) ان لم يكن طرفاهـا مفردين كذلك وهى اماشرطية (متصلة) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولاصـدقها على تقدير صـدق قضية اخرى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وكقولنـا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود (واما) شرطية (منفصلة) وهى التى يحكم بالتنافى اوبسلبه بين قضيتين (كقولنا العدد امازوج اوفرد) وكقولنا ليس اماان يكون العدد زوجا اومنقسما بمتساويين قال العلامة الشريف فى الحاشية الصغرى ان الشرطية لايوجد فى شئ من طرفيها الحكم بل فرضه هذا فى المتصلة ظاهر واما فى المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولنا هذا العدد امازوج اوفرد فى قوة قولنا ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا على هذا قياس ماعداه (والجزء الاول من) القضية (الحملية يسمى موضوعا) لانه وضع لان يحمل عليه (و) الجزء (الثانى) يسمى (محمولا) لانه يحمل على الشئ والنسبة التى بها يرتبط المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية

وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنهما بلفظين كذلك من النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول وهى قد تكون فى قالب الاسم كهو فى قولنا زيد هو عالم وتسمى غير زمانية وقد تكون فى قالب الكلمة ككان فى قولنا زيد كان قائما وتسمى زمانية والقضية الحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة الفاظ بازاء ثلثة معان و ان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتمالها الا على جزئين وللقضية الحملية تقسيمات اخر الاول باعتبار النسبة الحكمية التى هى مدلول الرابطة والثانى باعتبار الموضوع والثالث باعتبار المحمول الى المعدولة والمحصلة والرابع باعتبار الجهة والمصنف اشار الى الاولين فيما سيأتى ولم يتعرض للآخرين هذا والمراد بالاولية ماهو بالطبع اعم مما هو بالوضع والطبع فيتناول المبتدأ والفاعل فى نحو ضرب زيد لان محصل معناه زيد ضارب او ذو ضرب فى الزمان الماضى فلا يرد ما يقال تسمية الجزأ الاول من الحملية موضوعا لا يتناول موضوع الحملية التى هى جملة فعلية (والجزأ الاول من الشرطية) اى شرطية كانت (يسمى مقدما) لتقدمه فى الذكر غالبا (و) الجزء (الثانى تاليا) لتلوه اياه (والقضية) مطلقا سواء كانت حملية او شرطية (اما موجبة) او سالبة لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان

بثبوت المحمول للموضوع فهى موجبة وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهى سالبة وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهى متصلة موجبة وان كان الحكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهى متصلة سالبة وان كانت شرطية منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافى بين القضيتين فهى منفصلة موجبة وان كان الحكم بسلب التنافى فهى منفصلة سالبة فكل واحدة منها اما موجبة (كقولنا زيد كاتب) فى الحملية وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فى المتصلة وقولنا العدد اما زوج اوفرد فى المنفصلة (واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) فى الحملية وقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فى المتصلة وقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا اومنقسما بمتساويين فى المنفصلة (وكل واحدة منهما) اى من الموجبة والسالبة اما مخصوصة اومحصورة كلية كانت اوجزئية اومهملة اما فى الحملية فموضوعها اما جزئى اوكلى فان كان جزئيا فهى مخصوصة وان كان كليا فان بين كمية الافراد كلا كان اوبعضا بذكر السور اى اللفظ الدال عليها فمحصورة والا فمهملة والسور فى الموجبة الكلية كل بمعنى الكل الافرادى وفى الموجبة الجزئية بعض وواحد وفى السالبة الكلية لاشئ ولاواحد وفى السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس ومن هذا علم ان من حق السور ان يرد على الموضوع

الكلى اماوروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة هوالافراد وكثير امايشك فى كونه كل الافراد اوبعضها فمست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه مفهوم الشئ فلا يقبل الكلية والجزئية ولذا قيل المعتبر فى جانب الموضوع هو الافراد وفى جانب المحمول هوالمفهوم وهذا فى القضايا المعتبرة فى العلوم اذاالمقصود ههنا اجراء الاحكام على الذوات المتأصلة فى الوجود باحوالها والذوات المتأصلة هى الافراد والاحوال هى المفهومات واماوروده على الكلى فلان السور يقتضى التعدد فيما يرد عليه والجزئى لاتعدد فيه فان اقترن السور بالمحمول اوبالموضوع الجزئى فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعى وتسمى منحرفة واما فى الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان فى زمان معين فهى مخصوصة والافان بين كمية الحكم انه على جميع الا زمان اوبعضها فهى محصورة والا فمهملة وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى وفى المنفصلة دائما وسور الموجبة الجزئية فيهما قديكون وسور السالبة الكلية فيهماليس البتة وسور السالبة الجزئية فيهماقدلايكون والغرض من ذكر الاسـاور التمثيل بمافيه الاشتهار فى الاستعمال لاالحصر وبالجملة الازمنة والا وضـاع فى الشرطية بمنزلة افراد الموضوع فى الحملية اذاتقرر ماذكرنا فنقول كل واحدة من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كماذكرنا) فى الحملية من مثاليهما وكقولنـا ان جئتنى اليوم فانت مكرم وليس ان جئتنى

اليوم فانت مهان فى المتصلة و كقولنا زيد فى هذا الآن اما كاتب اوشاعر فى المنفصلة (واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ) اولاواحد (من الانسان بكاتب) فى الحملية و كقولنا كلما اومهما اومتى كانت الشمس طالعة فالليل موجود فى المتصلة وكقولنا دائما اما ان يكون الشمس طالعة اولاتكون طالعة وليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فى المنفصلة (واماجزئية) مسورة (كقولنا بعض الانسان) اوواحدالانسان (كاتب وبعض الانسان) او واحد الانسان (ليس بكاتب اوليس بعض الانسان او ليس كل انسان بكاتب فى الحملية و كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد لايكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فى المتصلة وكقولنا قد يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وقد لايكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فى المنفصلة (واما ان لاتكون كذلك) اى مخصوصة او محصورة (تسمى مهملة) لاهمال بيان الكمية فيها (كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب) فى الحملية وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فى المتصلة وكقولنا ان كانت الشمس طالعة واما ان لايكون النهار موجود اوليس اما ان كانت الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فى المنفصلة

قيل المهملة فى قوة الجزئية لان الحكم على افراد الشئ فى الجملة مع الحكم على بعض افراده متلازمان طرد او عكسا وكذا الحكم فى زمان غير معين مع الحكم المطلق واعلم ان ما ذكره المص ههنا من تثليث القسمة موافق لما ذكر الشيخ فى الشفاء وقد شنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار لخروج الطبيعية واجيب بان الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم والطبيعية لااعتبار لها فى العلوم لان الموجودات المتأصلة هى الافراد والطبيعة انما توجد فى ضمنها وقد عرفت ان المقصود من العلوم معرفة احوال الموجودات المتأصلة فان قلت المخصوصة ايضا ليست معتبرة فى العلوم قلت هى معتبرة فى ضمن المحصورات بخلاف الطبيعية فانها ليست معتبرة لا فى ذاتها ولا فى ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبايع وايضا المخصوصة قد تقدم مقام الكلية وتنتج فى كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فانها فى كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع فخروج الطبيعية عن التقسيم لايخل بالانحصار لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعية ويختل الانحصار بخروجها (و) الشرطية (المتصلة) قسمان لانها (اما) ان يكون الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى (لزومية) والمراد بالعلاقة شئ بسببيته يستصحب الاولى

الثانيـة كالعلية والتضـايف اما العلية فبـان يكون المقـدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)او معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان وجود النهار واضائة العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكونا متضايفين كقولنا ان كان زيدا با عمرو فكان عمرو ابنه واما ان لايكون كذلك بل يكون بمجرد الاتفاق (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) فانه حكم فيها بمجرد الاتفـاق بين ناطقية الانسـان وناهقية الحمـار (والمنفصلة) ثلثة اقسـام لانها (اما) ان يحكم فيها بالتنـافى بين جزئيها صدقا وكذبا معا وهى (حقيقية كقولنـا العـدد اما زوج او فرد) فهما لايصدقان ولا يكذبان معا (وهى مانعة الجمع والخلو) معا (واما) ان يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فقط وهى (مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر) فانهما لايصدقان وقد يكذبان بان يكون انسانا (واما) ان يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها كذبا فقط وهى مانعة الخلو (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق) فان الكون فى البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان والا لغرق فى البر وانما سميت الاولى حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين جزئى الاخيرين لانه فى الصدق والكذب معاً فهو احق باسم المنفصلة بل هى حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع

لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها والثالثة مانعة الخلو لان الواقع ليس بخلو عن جزئيها وكل واحدة من هذه المنفصلات الثلث قسمان لانها اما ان يحكم فيها بالتنافى لذات الجزئين مع قطع النظر عن الواقع وهى عنادية كما فى الامثلة المذكورة واما ان يحكم فيها بالتنا فى لا لذات الجزئين بل بمجرد الاتفاق فى الواقع وهى اتفاقية كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون اسود او كاتبا فى الحقيقة فانه لا منافاة بين مفهومى الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان ولا يكذبان معا وكقولنا هذا الشئ اما ان يكون لا اسود او كاتبا فى مانعة الجمع فانهما لا يصدقان ولكن يكذبان لانتفاء السواد والكتابة معا فى الواقع وكقولنا هذا الشئ اما ان يكون اسود اولا كاتباً فى مانعة الخلو فانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقق السواد واللاكاتب بحسب الواقع هذا فى الموجبات واما فى السوالب فنقول سالبة كل واحدة من هذه الاقسام ما يرفع ما حكم فى موجبتها فلما كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالى للمقدم كانت السالبة اللزومية ما حكم فيها بسلب اللزوم كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فالحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالى للمقدم فى الصدق كانت السالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب موافقة التالى للمقدم كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالحمار

ناهق فان الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحمار وناطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهى ماحكم فيها برفع العناد وامارفع العناد الذى هوفى الصدق والكذب وهى السالبة العنادية الحقيقة كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان اسود اوكاتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وامارفع العناد الذى فى الصدق وهى مانعة الجمع كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان حيوانا اواسود فانه يجوز اجتماعهما دون ارتفاعهما وامارفع العناد الذى هوفى الكذب وهى مانعة الخلو كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون اجتماعهما والسالبة الاتفاقية مايحكم فيها بسلب اتفاق المنافاة على احد الانواع الثلاثة وعليك باستخراج امثلتها (وقد تكون المنفصلات) المذكورة (ذوات اجزاء) ثلاثة (كقولنا العدد اما زائد اوناقص اومساو) فى الحقيقية وكقولنا اما ان يكون الابيض ثلجا اوقطنا اوعاجا فى مانعة الجمع وكقولنا هذا الشئ اما ان يكون لا انسانا اولا فرسا اولا حمارا فى مانعة الخلو وقد تكون اكثر من ثلاثة اجزاء كقولنا العنصر اما نار اوهواء اوماء اوارض لا يقال لايجوز تركب الحقيقية اكثر من جزئين لان كل واحد من جزئى الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس لامتناع الخلو عنهما فلو تركب الحقيقية من اكثر من جزئين يلزم اما جواز اجتماع جزئيها اوجواز ارتفاع جزئيها مثلا اذا صدق الزائد كذب

الناقص فحينئذ اما ان يصدق المساوى او لا يصدق فان صدق يلزم اجتماع الجزئين فلا يكون بينهما منع الجمع وان لم يصدق يلزم ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما منع الخلو لانا نقول ان اريد ان تركب الحقيقية مطلقا اكثر من جزئين غير جائز فممنوع وان اريد انه بحسب الحقيقة غير جائز فسلم لكن لاينافى جواز تركبها بحسب الظاهر اكثر من جزئين ولا امتناع فى قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو عن ان يقال لايجتمع الزيادة والنقصان والمساوات فى عدد واحد ولا يخ عدد عن واحد منها هذا واما مانعة الجمع ومانعة الخلو فهما تتركبان من جزئين او اكثر مطلقا بلا نزاع فافهم ولما فرغ من القضايا شرع فى احكامها فقال ﴿التناقض﴾ اى من احكام القضايا التناقض وابتدأ به لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليه (وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى) ذلك الاختلاف (لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فان هاتين القضيتين مختلفتان بالايجاب والسلب اختلافا يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين كالسماء والارض وبين مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم فقوله القضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف القضيتين اما بالايجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان احديهما حملية والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدولة

ومحصلة فقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب والاختلاف بالايجاب والسلب قد تكون بحيث يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لايقتضى ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانهما قضيتان مختلفتان ايجاباوسلبا لكن اختلافهما لايقتضى صدق احديهماوكذب الاخرى بلى هما صادقتان فقيد بقوله بحيث يقتضى ليخرج الاختلاف الغير المقتضى اماان يكون مقتضيالذاته وصورته واما ان لايكون كذلك بل بواسطة اوبخصوص المادة واماالواسطة فكما فى ايجاب قضية وسلب لازمها المساوى كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انما يقتضى صدق احديهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيدليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد ناطق واما خصوص المادة فكما فى قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضى كذب احديهما وصدق الاخرى لابصورته وهو كونهما كليتين اوجزئيتين بل بخصوص المادة والالزم التناقض بين كل كليتين اوجزئيتين المختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجاباوسلبا

واختلافهما لايقتضى صدق احديهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان وليس احديهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان اتسان ولاشئ من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضى لذاته وصورته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة والقضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب اما مخصوصتان اومحصورتان لان المهملات لكونها فى قوة الجزئيات من المحصورات فى الحقيقة فان كانت مخصوصتين (فـ) الابدان (لايتحقق ذلك) التناقض بينهما (الابعد اتفاقهما) فى ثمانى وحدات وقد جمعها شعر فارسى هو هذا

درتناقض هشت وحدت را بدان ٭ وحدت موضوع ومحمول، مكان وحدت شرط واضافت جزء وكل ٭ قوة وفعل است در آخر زمان

وانما اشترط اتفاقهما (فى الموضوع) لانه لواختلف الموضوع فيهما لم يتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وكذلك اشترط اتفاقهما (فى المحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط) لانه لواختلف المحمول نحو زيد قائم زيد ليس بضاحك اوالزمان نحو زيد قائم فى الليل زيد ليس بقائم فى النهار اوالمكان نحو زيد قائم فى المسجد

زيد ليس بقائم فى السوق اوالاضافة نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر او القوة والفعل نحو الخمر فى الدن مسكر بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر بالفعل او الجزء والكل نحو الزنجى اسود بعضه الزنجى ليس باسود كله اوالشرط نحو الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسود لم يتناقضا فهذه شروط ثمانية ذكرها القدماء لتحقق التناقض واورد عليه ان المقصود ان كان تفصيل الشرائط فلا ينحصر فيما ذكر لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب بالقلم التركى والعلة نحو النجار عامل للسلطان النجار ليس بعامل لغيره والمفعول به نحو زيد ضارب عمرا زيدليس بضارب بكرا والمميز نحوعندى عشرون درهماليس عندى عشرون دينارا الى غير ذلك والافوحدة النسبة الحكمية كافية وهو مختار المعلم الثانى ابى نصر الفارابى فانه رد هذه الشرائط الثمانية الى وحدة النسبة الحكمية لانه متى اختلف شئ مما ذكر يختلف النسبة الحكميةضرورة ان النسبة الى ذاك غير النسبة الى هذا والنسبة فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان وعلى هذا القياس وردها جماعة الى ثلث وحدات الموضوع والمحمول والزمان واورد عليه ان الفرق بين الزمان والمكان تحكم صرف ودفعه الامام الرازى بان التصريح بالزمان لانه ملاك الامر فى التناقض

فيجب مزيد اهتمام ببيانه ولما لم يكن كونه ملاك الامر امرا يقينيا لم يلتفت المتأخرون اليه وردوها الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ووحدة المحمول يندرج فيها وحدات الباقية واورد عليه ان رد بعض الوحدات الى الموضوع والبعض الى المحمول تحكم اذ يصح رجوع الكل الى الموضوع كما يصح رجوعه الى المحمول وكيف لا واذا عكس القضية بغير الموضوع المقيد محمولا والمحمول المقيد موضوعا واعتذر عنه العلامة الشريف قدس سره بان المخصص كانه راعى ماهو الاظهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقى الى وحدة المحمول اظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء فى الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل فى المحمول انسب واولى كما لا يخفى هذا قال بعض المحققين انما ذكر القدماء هذه الشرائط الثمانية مع ان التعريف متكفل لتميزه عما عداه لان كثيرا ما يعرض الغلط للمتعلم من مشاهدة الاختلاف بين القضيتين فيظنه موجبا للتناقض لعدم تنبيهه لاضمار ما اخرج الاختلاف عن الاقتضاء المذكور فى التعريف اما باخراجه عن اصل الاقتضاء او عن الاقتضاء لذاته فذكروا عدة من الامور العارضة للاختلاف تمكينا للمتعلم فى مقام التنبيه وتمرينا له فى التفحص عن تحقق الاختلاف المذكور

ولم يستوفوا بيان مايعرض بتكثير الوحدات التى يشترطونها لانها ممالايعد ولايحصى فاحالوها على فطنة المتعلم بعد تقويتها بهذاالمقدار من التنبيه وبهذا اندفع ان الاختلاف قديكون بغيرالامور المذكورة فاشتراط الوحدات الثمانية لايفى بنفى اختلاف جهتى الايجاب والسلب وظهران الرد الى الوحدتين اخلال بماهوالغرض من تفصيل الوحدات الثمانية والرد الى وحدة النسبة مبالغة فى الاخلال هكذا احق المقال فانه من مواهب الملك المتعال والحمد له بالغدو والآصال وان كانت القضيتان محصورتين فلابد ان لايتحقق التناقض بينهما الابعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة مع شرط آخر كماسيجئ. ولما توجه ان يقال كون وحدة الموضوع شرطا يقتضى عدم كون التناقض بين الكلية والجزئية بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية الجزئية دفعه بقوله (ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولاشئ من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان) يعنى ان المراد بالموضوع الموضوع فى الذكر لاذات الموضوع وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لااتحاد افراد الموضوع بالكلية والجزئية وبهذا يندفع ماقيل الحق ان ايراد قوله ونقيض الموجبة الكلية ههنا ليس فى موضعه وانما موضعه بعد تحقق المحصورات ثم اشار الى شرط آخر سوى ماذكر

فقال (فالمحصورات لايتحقق التناقض فيها الابعد اختلافهما فى الكم) اى فى الكلية والجزئية (لان الكليتين قدتكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قدتصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب) وانما اورد العبارة المفيدة للجزئية اشعارا بان هذا ليس بكلى كما لايخفى فان قيل اشتراط الاختلاف فى الكم ضايع بالنسبة الى جزئيتين بعد اشتراط الاتحاد فى الموضوع فان صدق الجزئيتين ليس لاتحاد الكم بل الاختلاف الموضوع فان البعض الذى حكم عليه بالكتابة غير البعض الذى حكم عليه بسلب الكتابة حتى اتحد الموضوع بتحقق التناقض من غير احتياج الى الاختلاف فى الكم قلنا تعيين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو مفهومها ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين فهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن البعض لم يتناقضا فظهر ان صدق الجزئيتين لاتحاد الكم هذا ولما فرغ عن التناقض شرع فى بيان العكس فقال ﴿العكس﴾ اى من جملة احكام القضايا العكس وهو فى اصطلاح هذا الفن وان كان عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع لكنه قديطلق فيه على نفس هذا التبديل ايضا ولهذا قال (هو ان يصير) من التصيير لامن الصيرورة (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق بحاله) اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا

كان العكس ايضا سالبا وان كان صادقا كان العكس كذلك مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعنى الانسان محمولا والمحمول اعنى الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا ان نعكس قولنا لاشئ من الحجر بانسان فنقول لاشئ من الانسان بحجر فقد اعتبر فى التعريف قيود الاول الموضوع والمحمول بناء على ان التعريف لعكس الحملية بدليل انه لم يذكر عكس الشرطيات فى كتابه والمراد بالموضوع والمحمول فى الذكر لا فى الحقيقة لانهما بالحقيقة فى القضية هما ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس ليس بتبديل ذات الموضوع ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع الثانى بقاء الايجاب والسلب بحاله وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انهم تصفحوا القضايا فلم يجدوها فى الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الموافقة فى السلب والايجاب الثالث بقاء الصدق بحاله واء اشترطوه لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون الملزوم صادقا واللازم كاذبا ولا يشترط بقاء الكذب لجواز كون الملزوم كاذبا واللازم صادقا فان قولنا كل حيوان انسان مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فقوله (والكذب بحاله) ليس مما ينبغى والمراد ببقاء الصدق ليس ان الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل

يكون بحيث اوصدق صدق العكس معه لاهذا القدر اعنى المعية المطلقة بل على وجه اللزوم فلايرد ماقيل انه ينتقض التعريف بمايصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق معقولنا كل ناطق انسان وليس عكساله (والموجبة الكلية لا) يلزمان (تنعكس) موجبة (كلية) فانالمحمول اذا كان اعم من الموضوع يصدق الموجبة الكلية ولايصدق عكسها كليا (لانه يصدق كل انسان حيوان ولايصدق كل حيوانانسان) والايلزم صدق الاخص وهوالانسان على جميع الافراد الاعم وهوالحيوان هذا خلف (بل) يلزمان (تنعكس موجبة جزئية لانااذاقلنا كل انسان حيوان فانانجد شيئا) اىذاتا (موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا) اى يصدق بعض الحيوان انسان وايضا لولم يصدق بعض الحيوان انسان على تقدير صدق كل انسان حيوان لصدق نقيضه وهولاشئ من الحيوان بانسان فيلزم المناغاة بين الانسان والحيوان فيصدق بعض الانسان ليس بحيوان وقدكان الاصل كل انسانحيوان هف اونضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه ونقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لاشئ من الانسان بانسان وهو محال (وايضا الموجبة الجزئية) يلزم ان (تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة) فانه اذاصدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض

الانسان حيوان لانانجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الانسان حيوانا اونقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والالصدق نقيضه وهو لاشئ من الانسان بحيوان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق لاشئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هف اونضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال (والسالبة الكلية) يلزم ان (تنعكس) سالبة (كلية وذلك) يعنى انعكاسها سالبة كلية (بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر صدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان) والالصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقدكان الاصل لاشئ من الانسان بحجر هف ولوجعل النقيض اعنى بعض الحجر انسان صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر وهو مستحيل (والسالبة الجزئية لا)يلزم ان (تنعكس لزوما) والا لصدق العكس فى كل موضع صدق فيه الاصل وليس كذلك لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولايصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم مثلا (يصدق بعض الحيوان ليس بانسان) كالفرس وغيره (ولايصدق عكسه) وهو بعض الانسان

ليس بحيوان لصدق نقيضه وهوكل انسان حيوان والا يوجدالكل
بدون الجزء وهومحال هكذا قيل والنفى فى قوله والسالبة الجزئية
لاتنعكس لزوماراجع الى القيد مع حفظ الاصل فيكون فى قوة دعوى
انعكاسها فى بعض المواد. مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر
ويصدق عكسه ايضا وهوبعض الحجرليس بانسان هذا مايتعلق ببيان
العكس المستوى واماعكس النقيض فلم يتعرض لبيانه مع انه من جملة
احكام القضايا ونحن نتعرض لبيانه مقتفيا اثر القوم فنقول قال
المتقدمون عكس النقيض هوجعل نقيض الجزء الثانى جزأ اولا
ونقيض الجزء الاول ثانيامع بقاء الكيف والصدق بحالهما فانااذا
قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كل ماليس بحيوان ليس بانسان
وحكم الموجبات فى هذا العكس حكم السوالب فى العكس المستوى
وحكم السوالب هناحكم الموجبات ثم ه حملية كانت اوشرطية حتى
ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسهافاذاصدق قولنا كل ج ب انعكس
الى قولنا كل ماليس ب ليس ج والافبعض ماليس ب ج وينعكس
بالعكس المستوى الى قولنا بعض ج ليس ب وقدكان كل ج ب هذا
خلف اونضم الى الاصل هكذا ماليس ب ج و كل ج ب ينتج
بعض ماليس ب ب وهو محال والموجبة الجزئية لاتنعكس لصدق
قولنا بعض الحيوان لاانسان وكذب بعض الانسان لاحيوان
والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا

لاشئ من ج ب اوليس بعضه ب فليصدق ليس بعض ماليس ب ليس ج والافكل ماليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب وقدكان لاشئ اوليس بعض ج ب هذاخلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق كلما كان ا ب فج د فكلما لم يكن ج د لم يكن ا ب لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو مما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لاتنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان انسانا لم يكن حيوانا و السالبتان تنعكسان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة اوقد لايكون اذا كان ا ب فج د فقد لايكون اذا لم يكن ج د لم يكن ا ب والا فكلما لم يكن ج د لم يكن ا ب وتنعكس الى قولنا كلما كان ا ب كان ج د وقد كان ليس البتة او قد لايكون اذا كان ا ب فج د وهذا خلف قال المتأخرون لانسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ماليس ب ج غاية مافى الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ماليس ب ليس ج لكن لايلزم منه صدق بعض ماليس ب ج لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لايستلزم صدق الاخص فلما منعوا تلك الطريقة غيروا التعريف وقالوا هو جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثانى والثانى عين الاول مع

مخالفته الاصل فى الكيف وموافقته فى الصدق فالمراد بالقضية ههنا هى التى تحصل بعد هذا التبديل يعنى نأخذ الجزء الثانى من الاصل ونجعل الجزء الاول نقيضا له ونأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثانى عينه فاذا حاولنا عكس قولنا كل انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضه اى اللا حيوان واخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثانى عينه فيحصل لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وهى القضية المطلوبة من العكس واجيب عن اعتراض المتأخرين بانا نأخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول ومن المعلوم ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة وتحقيق هذا المقام مسطور فى شرحنا على الحواشى المعلقة على الآداب المسعودية فانا بينا فيه بما لا مزيد عليه

الباب الرابع

فى مقاصد التصديقات وهو باب القياس فى تعريفه وتقسيمه (القياس وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما ان العالم حادث والقول هو المركب اما المفهوم العقلى وهو جنس للقياس المعقول واما الملفوظ وهو جنس للقياس الملفوظ وقوله مؤلف مستدرك لان القول هو المركب كما

عرفت فكان حاصله ان القياس مركب مؤلف كذا ذكر المحقق
الرازى فى شرح المطالع واجاب عنه علامة الشريف فى شرح المواقف
بان ذكر المؤلف لئلا يتوهم ان المراد قول من جملة الاقوال بجعل
قول من الاقوال من قبيل فرد من الافراد واورد عليه بانه يلزم ان
يكون الجمع فى هذا المعنى بمعناه لا بمعنى مافوق الواحد كما هو المقرر
فى مجموع تعريفات هذا الفن بل الجواب ان القول الذى هو جنس
القياس بمعنى المركب المراد منه ما يدل جزء لفظه على جزء معناه
وهو بهذا المعنى لا يتعدى بكلمة من فذكر المؤلف بالمعنى اللغوى
لابد منه ليتعلق به كلمة من والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال
مافوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول
آخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى
ان تلك الاقوال لا يجب ان تكون مسلمة فى نفسها بل يجب ان يكون
بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج فى تعريف القياس
القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر
جماد فان هذين القولين وان كذبا الا انهما لو سلما لزم عنهما ان كل
انسان جماد وقوله لزم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل فان مقدماتهما
اذا سلمت لا يلزم عنها شئ آخر لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما
وقوله لذاتها يحترز به عما يلزم لا لذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة

كما فى القياس المساواة وهو مايتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان امساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهى ان كل مساو للمساوى للشئ مساوله فلذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث يصدق هذه المقدمة كما فى قولنا ا ملزوم لب و ب ملزوم لج فا ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم واما قولنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية فلاينتج ان الاثنين نصف الثمانية لكذب هذه المقدمة وقوله قول آخر اى مغاير لكل واحد من القولين والايلزم ان يكون كل قولين قياسا كيف كان لاستلزامهما احدهما قال النحرير الرازى هذا التعريف منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها فانه يصدق عليها التعريف ولايسمى قياسا اجيب بان القضية المركبة اتحدت بالتركيب بحيث لايطلق عليها بعد التركيب انها اقوال بل يقال انها قول واحد الآن ولكن كان قبل هذا اقوالا فلايكون القضية المركبة اقوالا بالفعل والقياس يجب ان يكون اقوالا بالفعل فلا يكون القضية المركبة بالقياس الى العكسين قياسا وفيه ان المراد بالاقوال فى التعريف اما الاقوال بالفعل اوالاعم فان كان الاول يخرج عنه القياس الذى حذفت منه احدى مقدمتيه كما يقال العالم حادث لان كل متغير حادث فانه قياس حذفت منه الصغرى لانه فى قوة قولنا

لان العالم متغير وكل متغير حادث وكما يقال زيد ناطق لانه انسان فانه حذفت منه الكبرى لانه فى قوة قولنا زيد انسان وكل انسان ناطق وان كان الثانى يدخل فى القياس القضية المركبة بالقياس الى العكسين لايقال نختار الاول ونجعل المحذوف فى قوة المذكور حتى يكون القياس المحذوف المقدمة اقوالا بالفعل لانانقول هذا عين الاعتراف بكونه اقوالا بالقوة (وهو) اى القياس (اما اقترانى) وهو مالايكون النتيجة اونقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) فالنتيجة ليست مذكورة فى القياس بالفعل لانفسها ولانقيضها (واما استثنائى) وهو مايكون النتيجة اونقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا انكانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ف) النتيجة وهو (النهار موجود) مذكورة فيه بالفعل (او) نقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة وهو الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل وانما سمى الاول اقترانيا لكون حدود القياس اى الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير مستثنيات وسمى الثانى استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعنى لكن واشتمال القياس الاستثنائى على النتيجة لاينافى وجوب معاندة النتيجة لكل واحدة من المقدمات لان النتيجة انما تقع جزأ لاحدى المقدمتين لانفسها والمراد من كون النتيجة اونقيضها مذكورا فيه بالفعل هو ان يكون طرفاها اوطرفا

نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة وانما قيدنا ذكر النتيجة اونقيضها فى تعريف القياس الاقترانى والاستثنائى بالفعل لان النتيجة فى الاقترانى مذكورة بالقوة فان اجزائها مذكورة فيه وهو علة مادية للنتيجة ومادة الشئ مايحصل بالقوة فلولم نقيد بالفعل لانتقض التعريف الاقترانى جمعا وتعريف الاستثنائى منعا ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى الاقترانى والاستثنائى شرع فى تقسيم كل واحد منهما واحكامه فنقول القياس الاقترانى اماحملى ان تركب من حمليتين واماشرطى ان لم يتركب منهما ولما كان الحملى ابسط فلنبتدأ به ونقول كل قياس حملى لابد فيه من مقدمتين احديهما تشتمل على موضوع المطلوب والثانية على محموله وهما مشتركان فى الحد فالحد المشترك (والمكرر بين مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط) لتوسطه بين طرفى المطلوب كالمؤلف فى المثال المذكور (وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر) لانه فى الغالب يكون اخص والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله يسمى حدا اكبر) لانه لما كان اعم افرادا فيكون اكثر (والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى صغرى) لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس الامعنى الصغرى (و) المقدمة (التى فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا ليس الامعنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة

وضربا لافترانهما وكونه نوعا من الانواع (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار والقول اللازم تسمى مطلوبا ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه (والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم (وان كان بالعكس) اى ان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان موضوعا فيهما فهو) الشكل (الثالث) نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (او) ان كان (محمولا فيهما فهو) الشكل (الثانى) نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ من الانسان بحجر قال النحرير الرازى فى شرح المطالع هذه الاصطلاحات مختصة بالقياس الحملى ومن الواجب ان يعتبر بحيث يعمه وغيره فيعبر عن الحدود بالمحكوم عليه وبه والمتوسط بينهما فيقال الوسط ان كان محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه فى الكبرى فهو الشكل الاول وهكذا الى آخر التقسيم (فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق) وانما وضعت الاشكال فى هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم الطبيعى لانتقال

الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر وهو انتقال طبيعى يتلقاه الطبع السليم بالقبول لانه بين الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ماثبت له الاوسط ومن جملتها الاصغر فثبت الحكم له ولا يحتاج الى فكر وروية ومنتج للمطالب الاربعة ولاشرف المطالب الذى هو الايجاب الكلى لاشتماله على الشرفين الايجاب الذى هواشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التى هى اشرف من الجزئية لانها انفع فى العلوم ولدخوله تحت الضبط ولانها اخص والاخص اشرف من الاعم لاشتماله على امر زائد ويتلوه الثانى فى الشرف لانه ينتج الكلى وهواشرف من الجزئى فان قيل الثالث ينتج الايجاب وهواشرف من السلب فلم يوضع فى المرتبة الثانية اجيب بانه لم ينتج الا الجزئى والكلى وان كان سلبا اشرف من الجزئى وان كان ايجابا لانه انفع فى العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلى من جهات متعددة ولان الثانى يوافق الاول فى الصغرى وهى اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف ولان المحمول فى الاغلب يكون خارجا تابعا والمتبوع المعروض اشرف ولان المحمول انما هو مذكور مطلوب لاجله حتى يرتبط عليه بالايجاب والسلب ثم الثالث لموافقته الاول فى الكبرى ثم الرابع لمخالفته اياه فى المقدمتين ولذا قال (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا) وقد اسقطه الفارابى والشيخ عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة

ايضا والشكل الاول يشارك الثانى فى الصغرى لان الحد الاوسط محمول فيهما ويخالفه فى الكبرى اذ الاوسط موضوعها فى الاول ومحمولها فى الثانى وعلى هذا يشارك الثالث فى الكبرى ويخالفه فى الصغرى ويخالف الرابع فى المتقدمتين وكذا الثانى يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع فى الكبرى ويخالفه فى الصغرى والثالث يشارك الرابع فى الصغرى ويخالفه فى الكبرى وهذه الاشكال الثلث عند الاحتياج يرد الى الشكل الاول مثلا الشكل الثانى فى المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الكبرى فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الثالث فى المثال المذكور يرد اليه بعكس الصغرى فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الرابع يرد اليه فى المثال المذكور بتبديل الصغرى بالكبرى ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ولكون الثانى اقرب الاشكال الى الاول لايحتاج الى الرد المذكور كما قال (والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لايحتاج الى رد الثانى الى الاول) ويأخذ النتيجة منه من غير رد اليه قال النحرير الرازى فى شرح المطالع هذه الاحكام امور وضعية اختيارية لاوجوب فيها وانما دعا اليها الاستحسان والاخذ بالاليق والاولى وتشترك الاشكال الاربعة فى ان لاقياس عن جزئيتين ولاسالبتين ولاصغرى سالبة وكبراها جزئية الا فى الرابع وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم والكيف (وانما ينتج) الشكل (الثانى عند) تحقق الشرطين

الاول بحسب الكيفية وهو (اختلاف مقدمتيه) اى الصغرى والكبرى (بالايجاب والسلب) والثانى بحسب الكمية وهو كلية كبراه وذلك لانه لولم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب وهو يدل على ان كلا من الايجاب والسلب ليس بلازم لذات القياس لان ماباالذات لايختلف امالزوم الاختلاف الموجب له على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لوانتفى اختلاف المقدمتين فاما ان تكونا موجبتين اوسالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب اى كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب اى لاشئ من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشى من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر والحق السلب اى لاشى من الانسان بفرس ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب اى كل انسان ناطق وامالزوم الاختلاف الموجب له على تقدير انتفاء الشرط الثانى فلانه لولم يكن الكبرى كلية فاما ان تكون موجبة اوسالبة فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما على ايجابها فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب اى بعض الانسان حيوان ولوبدلنا الكبرى

بقولنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب اى بعض الانسان ليس بصاهل واما على سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان كان الحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم ولوبدلنا الكبرى بقولنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب اى بعض الانسان ليس بحجر والشكل الثالث انما ينتج عند تحقق الشرطين الاول بحسب الكيفية وهو ايجاب الصغرى والثانى بحسب الكمية وهو كلية احدى المقدمتين وذلك لانه لولم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما لزوم الاختلاف عندانتفاء الشرط الاول فلان الصغرى لوكانت سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة اوسالبة وايا ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت موجبة فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والحق الايجاب اى كل فرس حيوان ولوبدلنا الكبرى بقولنا كل انسان ناطق كان الحق السلب اى لاشئ من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بصهال والحق الايجاب اى كل فرس صهال ولوبدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان بجماد كان الحق السلب اى لاشئ من الفرس بجماد واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثانى فلانه لولم تكن احدى مقدمتيه كلية بان كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم

عليه بالاكبر فلايلزم ملاقات الاكبر الاصغر لعدم جامع بينهما والاختلاف بحقيقته اما ان كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق اوفرس كان الحق الايجاب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس بعضه ناطقا اوفرسا كان الحق السلب والشكل الرابع انما ينتج عند تحقق الشرطين الاول بحسب الكيفية وهواما ايجاب المقدمتين اواختلافهمابالايجاب والسلب والثانى بحسب الكمية وهواما كلية الصغرى اوكليةاحديهما وذلك لانه لولم يتحقق احد الشرطين لزم احدالامور الثلاثة اما سلب المقدمتين اوايجابهما معجزئية الصغرى اواختلافهما فى الكيف معجزئيتهما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنالاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الحمار بانسان والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب وامااذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولوبدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع جزئيتهما فلان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق اوبعض الفرس ليس بناطق والصادق فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب وان كانت الكبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض

الحيوان انسان اوبعض الناطق انسان والحق فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب هذا ولما كان الشكل الاول واردا على النظم الطبيعى وكان اصلا فى هذا الفن اورده المصنف ههنا مع ضروبه المنتجة فقال (والشكل الاول هوالذى جعل معيار العلوم) وميزانها (فنورده ههنا يجعل دستورا) اى قانونا (ويستنتج منه المطلوب) عند تحقق الشرطين الاول بحسب الكيفية اى ايجاب الصغرى والثانى بحسب الكمية كلية الكبرى وذلك لانه اولم يتحقق احد الشرطين يلزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج امالزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب الصغرى فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب ولوبدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب واماعلى تقدير انتفاء كلية الكبرى فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب ولوبدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب (وضروبه المنتجة) على صيغة اسم المفعول لاعلى صيغة اسم الفاعل اذلا يساعدها اللغة الاان يقال الضروب والاشكال تجعل المقدمات نتاج يعنى الضروب المنتجة باعتبار الشرطين المذكورين (اربعة) لان الضروب الممكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة فى المخصوصات والمحصورات والمهملات والمخصوصات بمنزلة الكليات والمهملات فى قوة الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت

فى الصغرى والكبرى يحصل ستة عشر ضرباوهى الحاصلة من ضرب الاربع فى انفسها والمنتج منها فى الشكل الاول باعتبار هذين الشرطين اربعة ولهم فى بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهى الحاصلة من ضرب السالبتين فى المحصورات الاربع وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهى الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة واضرب الاثنين فى الاثنين يحصل اربعة (الضرب الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الثانى) من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم) قيل جعلوا هذين الضربين منتجين للكليتين والحق انهما لايخصان بهما بل ينتجان الجزئيتين ايضا فيجوزان يستدل على بعض الضاحك ناطق بان كل ضاحك انسان وكل انسان ناطق (الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) وانما رتبت هذه الضروب هذا الترتيب بالنظر الى ذواتها وباعتبار

نتايجها تقديما للاشرف ولماينتج الاشرف على غيره اما الاول فلان الموجبتين الكليتين اشرف من الموجبة والسالبة الكليتين والكليتين اشرف من الكلية والجزئية والموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية واما الثانى فلان الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتمالها على شرفين الايجاب والكلية والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لما مر وليس فى السالبة الجزئية شئ من الشرفين فتخصيص بيان وجه الترتيب المذكور باعتبار النتيجة كما فعله بعضهم ليس مما ينبغى والشكل الثانى ينتج منه المطلوب عند تحقق شرطيه وضروبه المنتجة ايضا اربعة باعتبارهما اما بطريق الحذف فلان شرطه الاول اسقط ثمانية اضرب الموجبتين مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين والثانى اسقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لاتنتج الامع الصغرى السالبة كلية وجزئية والكبرى السالبة لاتنتج الامع الصغرى الموجبة كلية وجزئية الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية كقولنا كل ج ب ولاشئ من اب فلاشئ من ج ا الثانى من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ج ب وكل اب فلاشئ من ج ا الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة

جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا الرابع من صغرى سالبة جزئية و كبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب و كل اب فبعض ج ليس ا وانما رتبت الضروب هذا الترتيب لان الضربين الاولين ينتجان الكلى فلابد من تقديمهما على الآخرين وقدم الاول على الثانى والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف الثانى والرابع وكذا الشكل الثالث ينتج منه المطلوب عند تحقق شرطيه وضروبه المنتجة بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع المحصورات الاربع وثانيهما اسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين وبالتحصيل الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية لاتنتج الا مع الكليتين الاول من الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشئ من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشئ من ب ا فبعض ج ليس ا الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا السادس من موجبة

كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا وانما رتبت هذه الضروب على هذا الترتيب لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثانى اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول والشكل الرابع ينتج منه المطلوب عند تحقق مااشترط فيه وضروبه المنتجة بمقتضاه ثمانية لسقوط اربعة اضرب باعتبار عقم السالبتين وضربين لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى وآخرين لعقم المختلفتين وبالتحصيل الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع اربعة والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الجزئية لاغير والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية لاغير والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية او الكلية لاغير الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ب ج وكل ا ب فلاشئ من ج ا الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج

ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ا السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض اليس ب فبعض ج ليس ا الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس اوانما رتبت هذه الضروب هذا الترتيب لان الاول من موجبتين كليتين والايجاب الكلى اشرف الاربع فلذا قدمه على سائر الضروب وقدم الثانى على الثالث والرابع لمشاركته الاول فى ايجاب المقدمتين وقدمهما على الباقى لانهما من كليتين وقدم الخامس على السادس لانه من ايجاب صغراه وكلية كبراه يوافق الشكل الاول وقدم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الايجاب الكلى دونه هذا واعلم ان نتايج ضروب الشكل الاول بينة بذاتها على ماافاده النحرير الرازى فى شرحى المطالع والشمسية واما ضروب الاشكال الثلثة فلهم فى بيانها ثلث طرايق العكس والخلف والافتراض وتفصيل الكلام لايليق بهذا المقام فلابأس لنا ان نترك بيانها لان المطولات متكفلة بها (والقياس الاقترانى اما) حملى ان تركب (من حمليتين كامر واما) شرطى ان لم يتركب منهما سواء كانتا مركبا من الشرطيات المحضة اومن الشرطيات والحمليات واقسامه

خمسة لانه اما ان يتركب (من متصلتين) والشركة بينهما اما فى جزء تام من كل منهما وهو المقدم بكماله او التالى بكماله واما فى جزء غير تام منهما اى جزء من المقدم او التالى واما فى جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى فهذه ثلثة ولكن القريب بالطبع منهاما كانت الشركة فى جزء تام منهما وينعقد فيها الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة) وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وشرائط انتاج هذه الاشكال كما فى الحمليات من غير فرق حتى يشترط فى الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفى الثانى اختلاف المقدمتين بالكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك

وكذلك عدد ضروبها الافى الشكل الرابع فان ضروبه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلثة الاخيرة بحسب التركب السالبة وهو غير معتبر فى الشرطيات وكذلك حال النتيجة فى الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كليةومن الشكل الثانى سالبة كلية وعلى هذا القياس قيل المراد من المتصلتين اللزوميتان لان الاتفاقيتين لايؤلف منهما القياس واما الاتفاقية مع اللزومية ففيه تفصيل قد بين فى المطولات (واما) ان يتركب (من منفصلتين) والشركة بينهما اما فى جزء تام منهما او فى جزء غير تام منهما او فى جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى لكن المطبوع من هذه الاقسام مايكون الشركة فى جزء غير تام منهما وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تاليا فى الصغرى ومتقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول (كقولنا كل عدد فهو اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد) وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا دائما اما كل ثلثة فرد او كل اثنين زوج واما لاشئ من الخمسة بزوج او كل اربعة فهو منقسم بمتساويين ينتج ان كل ثلثة فرد اولا شئ من الاثنين بخمسة او كل اربعة منقسم بمتساويين وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا اما كل انسان ناطق واما

كل فرس حيوان واما كل فرس صاهل او كل حمار ناهق ينتج
اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل او كل حمار ناهق
وان كان مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا
كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد اما زوج
او فرد ينتج اما بعض زوج الزوج عدد واما زوج الفرد عدد واما
كل عدد زوج اوفرد (واما) ان يتركب (من حملية ومتصلة)
والحملية فيه اما ان تكون صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس وايا
ما كان فالمشارك اما تالى الشرطية المتصلة او مقدمها فهذه اربعة
اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالى
المتصلة وشرط انتاجها ايجاب المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها متقدم
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحملية وينعقد فيه الاشكال
الاربعة وباعتبار مشاركة التالى والحملية مثال الشكل الاول
(كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج
كلما كان هذا انسانا فهو جسم) ومثال الشكل الثانى كقولنا كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان ولاشئ من الحجر بحيوان ينتج كلما كان
هذا انسانا فهو ليس بحجر ومثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان
الحيوان انسانا فهو ناطق وبعض الحيوان ضاحك ينتج كلما كان
الحيوان انسانا فبعض الناطق ضاحك ومثال الشكل الرابع كقولنا
كلما كان الجسم انسانا فهو ناطق وكل انسان ضاحك ينتج كلما كان

الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك (واما) ان يتركب (من حملية ومنفصلة) وهو اقسام لان الحمليات اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او تكون اقل منها او اكثر وينعقد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول (كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين فكل عدد اما فرد واما منقسم بمتساويين) ومثال الشكل الثانى كقولنا العدد اما فرد او زوج ولا شئ من المنقسم بمتساويين بفرد ينتج دائما العدد زوج او ليس منقسماً بمتساويين ومثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل ينتج دائما ان كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل ومثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل وبعض الحيوان فرس ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الصاهل حيوان فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين جزء المشارك والحملية هذا اذا كانت الحملية اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم تكن كذلك فالنتيجة حملية ان كان التأليف من الحمليات واجزاء الانفصال متحدا فى النتيجة ويسمى القياس المقسم نحو دائما الانسان اما ناطق او ضاحك او كاتب او نائم او مستيقظ وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان ينتج كل انسان حيوان وان كان

مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو نحو دائما الحيوان اما انسان او فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق ينتج دائما الحيوان اما ناطق اوصاهل اوناهق (واما) ان يتركب (من متصلة ومنفصلة) والشركة بينهما اما جزء تام منهما او جزء غير تام منهما او جزء تام من احديهما وغير تام من الاخرى فهذه اقسام ثلثة وكل واحد من هذه الاقسام ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيهما اما ان تكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منهما ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وينعقد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول (كقولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود) ومثل الشكل الثانى كقولنا ليس كلما كان الجسم متحركا فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا فهو ابيض او غيره ومثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان حيوانا فهو اما ابيض او غير ابيض ومثال الشكل الرابع كقولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان والابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو اما ابيض او غيره ولما فرغ من بيان القياس الاقترانى شرع فى بيان القياس الاستثنائى فقال (واما القياس الاستثنائى)

وقد عرفت ان القياس الاستثنائى مايكون النتيجة اونقيضها مذكورا فيه فالمذكور من النتيجة او نقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والا لزم اثبات الشئ بنفسه او نقيضه او جزء من مقدمتيه والمقدمة التى جزئها قضية تكون شرطية فالقياس الاستثنائى يكون مركباً من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع اى اثبات احد جزئيها او رفعه اى نفيه ليلزم وضع الجزء الآخر او رفعه اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعة) وهى جزء القياس الاستثنائى اما متصلة او منفصلة (فيه اما ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى) لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم (لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة) واستثناء عين التالى لاينتج عين المقدم ولا نقيض المقدم نقيض التالى لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكن هذا انسان ينتج انه حيوان ولكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولاينتج وضع الحيوان وضع الانسان ولا رفع الانسان رفع الحيوان (واما ان كانت) الشرطية الموضوعة فيه (منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين احد

الجزئين) اى جزء كان (ينتج نقيض الآخر) لامتناع الجمع بينهما (كقولنا اماان يكون هذا العدد زوجا اوفردا لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما كقولنا اماان يكون هذا العددزوجا اوفردا لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وقدعرفت من هذا الحكم مانعة الجمع والخلو كقولنا اماان يكون هذا الشئ شجرا اوحجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولاينتج استثناء النقيض لجواز الخلو وكقولنا هذا الشئ اما لاحجر اولاشجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر ولكن استثناء العين لجواز الجمع والحاصل انه فى المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع والمنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس واعتبروا فى انتاج القياس الاستثنائى شرائط احدهما ان تكون الشرطية موجبة لانها لوكانت سالبة لم ينتج شيئا لاالوضع ولاالرفع لان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم اوالعناد واذالم يكن بين امرين لزوم اوعناد لم يلزم من وجود احدهما اوعدمه وجود الآخر اوعدمه وثانيهما ان تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اوكذبه فلو استفيد العلم بصدق احد الطرفين اوبكذبه من الاتفاقية يلزم الدور وثالثهما احد الامرين وهو اما كلية الشرطية اوكلية الوضع اوالرفع لانه لو انتفى الامران احتمل ان تكون اللزوم او العناد على بعض

الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلايلزم من اثبات احد جزئى الشرطية اونفيه ثبوت الآخر اوانتفائه

الباب الخامس

(البرهان وهوقياس مؤلف من مقدمات يقينية) اعم من ان تكون ضرورية اومكتسبة منها (لانتاج اليقين) وهو اعتقاد الشئ بانه كذا مع اعتقاده بانه لايمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لنفس الامر غيرممكن الزوال فبالقيد الاول يخرج الظن وبالثانى يخرج الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد المصيب (واليقينيات اقسام ستة منها اوليات) وهو التى يحكم العقل بها بمجرد تصور الطرفين (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء و) منها (مشاهدات وهى التى لايحكم العقل بها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج الى المشاهدة بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة اوالباطنة فان كان من الحواس الظاهرة (كقولنا الشمس مشرقة) فى المدرك بالبصر (والنار محرقة) فى المحسوس باللمس سميت حسيات وان كان الحواس الباطنة كقولنا ان لنا غضبا وخوفا سميت وجدانيات (و) منها (مجربات) وهى التى يحكم العقل فى الجزم بها الى تكرار المشاهدة (كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء و) منها (حدسيات) وهى التى يحكم العقل بها بحدس قوى من النفس مفيد للعلم (كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف

اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب بحيث يحصل المبادى مع المطالب دفعة واحدة ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادى ورجوعها المطالب فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لاحركة فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه آنى (و) منها (متواترات) وهى التى يكون جزم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل تواطئهم على الكذب (كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده (و) منها (قضايا قياساتها معها) وهى التى يحكم العقل بها بواسطة لاتغيب عن الذهن (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين) ولهذا لوقيل لم قلت ان الاربعة زوج نقول على الفور لانه منقسم بمتساويين والحد الاوسط فى البرهان لابد ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر فى الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة فى الخارج ايضا فهو برهان لمى لانه يعطى اللمية فى الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محرم فهذا محموم فتعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمى فى الذهن كذلك علة لثبوت الحمى فى الخارج وان لم يكن كذلك بل لايكون علة لنسبة الا فى الذهن فهو برهان انى لانه يفيد آنية النسبة دون لميتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى وان كان علة

لثبوث تعفن الاخلاط فى الذهن الاانها ليست علةله فى الخارج بل الامر بالعكس

الباب السادس

(الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) وهى قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيابينهم اما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما فى طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة واما مافيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لوفرض نفسه خالية عن جميع الامور المغايرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهى قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم والغرض من ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر

الباب السابع

الخطابة وهى قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) اما الامر سماوى من المعجزات كالانبياء والاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والذهن (او) من مقدمات (مظنونة) وهى قضايا يحكم بها حكما راجحا مع تجويز نقيضها كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق والغرض منها

ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

الباب الثامن

الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس) كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت فى شربها (اوتنقبض) منها النفس كما اذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عنه قيل الشعر قد يؤلف من المقدمات الصادقة فى نفس الامر وقد يؤلف من القضايا الكاذبة وقد يؤلف لا من القضايا بل مما هو فى صورة القضايا كالمخيلات والمتوهمات فانه لا حكم فيها هذا والغرض منه انتقال النفس بالترغيب والترهيب

الباب التاسع

(المغالطة وهى قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق) ولا تكون حقة وتسمى سفسطة (او) شبيهة (با)لمقدمات (المشهورة) تسمى مشاغبة (اومؤلف من مقدمات وهمية كاذبة) والغلط امامن جهة الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرطه بحسب الكمية والكيفية بان تكون الكبرى الشكل جزئية اوالصغرى سالبة وامامن جهة المادة بان تكون المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة كما اذا قلت لصورة الفرس المنتقش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان هذا اذا اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقى وان اريد به الفرس

صورة فالفساد من جهة الصورة لعدم تكرر الاوسط واما من جهة المعنى كوضع القضية الطبيعية متام الكلية كما اذا قلت الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس فان الكبرى ليست كلية

(والعمدة) وما عليه التعويل (هو البرهان)لكونه مركبا من اليقينيات المنتجة لليقين وما عداه توابع ولواحق بد(وليكن هذا آخر الرسالة فى المنطق) ختمنا الله بحسن الخاتمة

وحشرنا فى زمرة اهل الاعمال الصالحة

وصلى الله على سيدنا خير البرية محمد

وآله ذوى النفوس الزكية والحمد

لله فى البكرة والعشية

م م م

م م

م

اخطار

اشبو شرحك تصحيحنده اعتنا ايدلمش ايسه‌ده يدنجى صحيفه‌سنك ايلك سطرى ايكنجى وايكنجيسى ايلك سطر اوله‌جق ايكن سهو مرتب اوله‌رق تقديم وتأخير وقوعه كلديكى كبى اوچنجى صحيفه‌سنك بشنجى سطرنده (كثيراما) قولندنصكره بر (ما) زياده ديزلديكى قارئين كرامه عرض اولنور .